

المرحلة الرابعة

٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المعارف

كلية العلوم المالية والإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

التمويل الدولي

المحاضرة السابعة

1

أ.م.د. محمد فخري سعدالدين

الاحطار المالفة والمصرففة

- مفهوم الخطر.
- تحديد المعالم الأساسية للأخطار.
- أنواع الاخطار.

تنطوي كل الأنشطة والاعمال على اخطار ومن هذه الاخطار ما يواجه المؤسسات المالية من مصارف ومنشآت أخرى. فهناك علاقة قوية بين الخطر والمؤسسات المالية. والسبب في ذلك هو ان مضمون عملياتها تنطوي على اخطار تعمل إدارات تلك المؤسسات على حلها. فإذا اخذنا المصرف فان الخطر يحيطه من كل جانب فإذا قبل وديعة ما فهناك خطر يواجه عملية الإيداع. وشكل هذا الخطر قد يكون متعدد الابعاد واضرارته تمتد لتشمل عدة اطراف تتمثل بالمصرف والمصارف الأخرى في النظام المصرفي.

➤ تحقق المؤسسات المالية بما فيها من مصارف ومؤسسات استثمارية تمويلية وغيرها ارباحها من الأجور التي تتقاضاها لقاء الخدمات التي تقدمها ومن الفارق بين سعر الفائدة التي تحصل عليه من المقترضين والمستثمرين وبين سعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين. وهذا الفارق بين سعري الفائدة يطلق عليه الهامش وهو يشكل المبالغ التي تغطي بها المؤسسات المالية نفقاتها وما يتبقى الربح.

➤ يقصد بتحليل الخطر في العلوم المالية والمصرفية ذلك الحقل المعرفي الذي يهتم بالعلاقة بين الخطر والمؤسسات المالية بأنواعها. ان دراسة تلك العلاقة وتحري أسبابها واكتشاف ابعادها يطلق عليه بتحليل الخطر.

تحديد المعالم الأساسية للأخطار

4

يستند الأساس المعتمد في تحليل الخطر على ثلاث مراحل :

- ١- تحليل وتصنيف انواع الخطر.
- ٢- تحديد احتمالات الخسارة.
- ٣- صنع القرار في كيفية التعامل مع كل نوع من أنواع الخطر.

أنواع الاخطار

5

قامت الدراسات العلمية بتصنيف الاخطار الى الأنواع التالية :

- ١- خطر الائتمان.
- ٢- خطر الاستثمار.
- ٣- خطر السيولة.
- ٤- خطر العائد (الربح).
- ٥- خطر التشغيل.
- ٦- خطر الإقراض.
- ٧- خطر الدولة.
- ٨- خطر النظام المصرفي.
- ٩- خطر سعر الفائدة.
- ١٠- خطر السوق.

١- خطر الائتمان

6

ويقصد به الخطر الذي يواجه المؤسسات المالية بسبب عدم دفع الالتزامات او تأخير دفعها فتؤثر على موجودات المؤسسة ويظهر هذا الخطر في :

أ- القروض بأنواعها.

ب- الأوراق القابلة للتسويق والبيع باستثناء الأوراق التي تصدرها الحكومة.

ت- المشاركات في حق الملكية باستثناء من كان قدم الضمانات اللازمة.

يرتبط خطر الائتمان بالقدرة الائتمانية لطالب الائتمان. ويقصد بالقدرة الائتمانية القدرة المالية للمقترض او المؤتمن على إعادة دفع التزاماته الى من منحه الائتمان. وتستند عملية منح الائتمان على معايير ائتمانية وشروطا معينة لا يمكن تجاوزها من قبل المؤسسة المالية.

ويعد هذا النوع من الاخطار ذو أهمية كبيرة لدى المؤسسات المالية فغالبا ما تعتمد الى وضع تخصيصات لتغطيته. وتلجا العديد من الدول الى استقطاع تلك التخصيصات من القروض من بند القروض في الميزانية. ويذهب البعض الاخر الى إضافة التخصيصات الى حق الملكية. وهناك من يضع تلك التخصيصات تحت بند تخصيصات ديون مشكوك في تحصيلها او معدومة. حيث تدخل ضمن الإجراءات المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسة المالية.

٢- خطر الاستثمار

7

يقصد به الخطر الذي يظهر بسبب انخفاض القيمة وليس بسبب عدم الدفع او النكول. فمثلا في السندات هناك علاقة بين تغيرات سعر الفائدة وتغيرات أسعار السوق لتلك السندات. فعند انخفاض سعر الفائدة على الأسهم والسندات تقل القيمة السوقية لها. في حين لا يؤثر التغير في سعر الفائدة على القيمة السوقية للملكية او الموجودات. ولهذا ولتفادي خطر انخفاض القيمة السوقية فان المصارف غالبا لا تميل الى الاستثمار في الأسهم خوفا من التغيرات في قيمتها.

➡ خطر الاستثمار يشبه لحد ما خطر الائتمان في المعالجات المحاسبية لدى المؤسسات المالية حيث يتم الاحتفاظ باحتياطي معين لهذا القرض.

➡ ان مقارنة بسيطة بين خطر الائتمان وخطر الاستثمار. فخطر الائتمان يمكن في نكول المقترض عن الدفع. اما خطر الاستثمار فينعكس في تغيرات القيمة السوقية والتي تظهر واضحة في الميزانية مما يعني تحقق الخسارة.

يعرف خطر السيولة بأنه الخسارة الناجمة عن عدم التطابق بين الموجودات و المطلوبات او بعبارة أخرى عدم القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق او عند الطلب. فهو اذا يعني مدى قدرة المؤسسات المالية على سداد الالتزامات المترتبة بذمتها عند الاستحقاق او الطلب.

➤ وتبدو مشكلة السيولة واضحة في الميزانية في جانب الموجودات المتداولة وهي التي تشكل النسبة الأكبر في هيكل موجودات المؤسسات المالية والمصارف وكذلك تبرز المشكلة في جانب المطلوبات وخاصة ان المؤسسات المالية تعتمد في تمويلها على الغير. وبالتالي فإن الودائع او أموال الغير هي النسبة الأكبر في هيكل المطلوبات لتلك المؤسسات.

➤ ويتضح مما سبق ان السيولة تتعلق بالمركز النقدي للمؤسسة المالية او المصرفية ولا يمكن ان تقاس بالموجودات السائلة او سريعة التحول الى نقد فقط وذلك بسبب ما يشكله جانب المطلوبات من أهمية كبيرة في توفير السيولة ودعم المركز النقدي للمؤسسة المالية اذ تمتلك المؤسسات المالية الكثير من الأدوات المالية للمساهمة الإيجابية في هذا الجانب.

➤ ان طبيعة خطر السيولة تظهر عادة في هيكل الميزانية المضطرب وعدم قدرته على سد الفجوة بين الموجودات والمطلوبات.

٤- خطر العائد او الربح

9

يعد خطر العائد او الربح من الاخطار القريبة على خطر السيولة والمرتبطة بها. وغالبا ما يبرز خطر العائد بسبب تغيرات أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الموجودات والتغيرات في النفقات التشغيلية. غير ان العامل الأهم في ذلك هو تغير سعر الفائدة فهو الذي يقود الى خفض الأرباح. ومن ثم يأتي دور التغير في أسعار الموجودات التي يمتلكها ويتاجر بها المصرف. وفي النهاية التغير النفقات التشغيلية.

ان كل تلك العوامل السابقة تعتبر من العوامل المؤثرة على الأرباح من خلال تأثيرها على الهامش (الفارق) بين الدخل المتحقق من الموجودات من جانب ومدفوعات الفوائد للمطلوبات. وبالتالي فانه يؤثر على العائد او ما يسمى بالأرباح.

٥- خطر التشغيل

10

يقصد به الخطر الذي يحدث بسبب خطأ انساني. فالإدارة قد تكون غير كفوءة والافراد العاملين ربما غير قادرين على متابعة العمل. ان هذا النوع من الخطر عادة ما ينشأ نتيجة لانخفاض مستوى الرقابة وعدم كفايتها او نتيجة لضغوط او مضايقات العمل.

ولهذا تلجأ العديد من الدول ومنها المتقدمة الى تشريع القوانين المناسبة التي تكفل المعيارية في الأداء وخاصة في المصارف والمؤسسات المالية.

٦- خطر الاقتراض

ويقصد به في التمويل الدولي عدم قدرة الدولة المقترضة على خدمة قرضها . لا بل وعدم قدرتها على إعادة القروض للمؤسسات المصرفية التي اقرضتها من دول أخرى. ان تنامي وتطور القروض الدولية وبشكل كبير خاصة في الثمانينيات من القرن الماضي ساهم في تطور هذه الظاهرة. فتوسع هذه القروض قاد الى توسع احتمالات هذا النوع من أنواع الخطر.

وقد قاد هذا الخطر الى بروز نوع اخر من الاخطار اطلق عليه خطر الدولة.

٧- خطر الدولة

11

ويقصد به عدم قدرة الدولة المقترضة على سداد التزاماتها. او ربما تكون الدولة لديها القدرة على السداد ولكنها تمتنع عن السداد او تكون غير مستعدة لذلك وحتى خدمة دينها.

ويعد هذا الخطر من الاخطار المركبة والتي تتضمن أولا عدم القدرة او الاستعداد للسداد وأيضا خطر التحويل للعملات الأجنبية بسبب كون هذه القرض قد استلم بالعملة الأجنبية ويجب ان يسدد بها.

٨- خطر النظام المصرفي

تسعى المصارف الى إدارة اخطارها وخاصة خطر الدولة من خلال توزيع القروض الى العديد من الدول. فعندما تتحد هذه الدول على عدم السداد فأن هذا يشكل خطر يواجه النظام المصرفي ككل خاصة الدولي بسبب التداخل الكبير بين المصارف. كذلك الحال عندما تواجه المصارف ونظمها المحلية والدولية أزمات تؤثر على نشاطها.

٩- خطر سعر الفائدة

12

ويظهر هذا الخطر بسبب تذبذب سعر الفائدة مما يعني تأثير مباشر على العائد من الأسهم والسندات. فسعر الفائدة يكون بمثابة المقياس لتكلفة الأموال وهي تعني الحد الأدنى للعائد الذي يتوقعه المستثمر. وبالتالي فإن تغيرات بالزيادة تعني زيادة الكلف على المقترض وانخفاض عائد المستثمر وتذبذبات في الكلف والعوائد.

١٠- خطر السوق

ويقصد به اخطار سوق الأوراق المالية وتكمن في تغيرات الأسعار التي يواجهها المستثمر حامل الأسهم والسندات. وبالتالي فإن مواجهة ذلك بالمحفظة وتنويع الأوراق المالية قد اسهم في تقليل الخطر ويعبر عن ذلك الخطر بمؤشر السوق.

نهاية المحاضرة